

12 April 2019
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل - ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

اتخاذ إجراء بشأن إلغاء حالة التأهب

ورقة عمل مقدمة من السويد وسويسرا وشيلي وماليزيا ونيجيريا ونيوزيلندا
(مجموعة إلغاء حالة التأهب)

- ١ - ما فتئت مجموعة إلغاء التأهب تدعو، منذ عام ٢٠٠٧، إلى اتخاذ إجراءات ملموسة من أجل تقليص عدد الأسلحة النووية التي مازالت في حالة تأهب قصوى. وعلى الرغم من انخفاض مستويات الشفافية، يقدر الخبراء أن المئات من القذائف التي تحمل ما يقرب من ٨٠٠ ١ من الرؤوس الحربية جاهزة للإطلاق في أي لحظة. لذلك، فإنّ الإبقاء على منظومات الأسلحة النووية في حالة استعداد قصوى لا داعي له وهو يزيد كثيرا من خطر استعمال تلك الأسلحة استعمالا غير مقصود أو عارضا، مما قد يؤدي إلى عواقب وخيمة على الصعيد الإنساني.
- ٢ - وتدعو مجموعة إلغاء التأهب إلى أن يتم في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ اتخاذ المزيد من الخطوات العملية لخفض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، وذلك حرصاً على إلغاء حالة الاستعداد القصوى فيما يتعلق بجميع الأسلحة النووية. فهذا الأمر سيكون بمثابة تدبير في مجال الحد من المخاطر وسييسهم في عملية نزع السلاح النووي وأيضا في صون السلم والأمن الدوليين.
- ٣ - ويذكر الجدول الزمني التالي بما سبق من النظر في هذه المسألة خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة:

(أ) في عام ٢٠٠٠، دعت الخطوات العملية الثلاث عشرة إلى "اتخاذ تدابير محددة متفق عليها لزيادة خفض الوضع التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية"؛

(ب) في عام ٢٠١٠، تضمّن الإجراء ٥ من خطة العمل مسألة خفض الوضع التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، اتفقت الدول الحائزة



للأسلحة النووية على العمل بسرعة لتحقيق جملة أهداف من بينها مراعاة المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مواصلة خفض الوضع التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية بما يعزز الاستقرار والأمن على الصعيد الدولي؛

(ج) منذ عام ٢٠١٠، أفضى التركيز على العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية إلى انتشار إدراك مشترك على نطاق واسع بأن الأخطار المرتبطة بالأسلحة النووية هي أكبر مما كان مفهوماً في السابق. وهذا ما يؤكد مجدداً القدر غير المقبول من المخاطر المرتبطة بمستويات التأهب القصوى.

٤ - وقد ناقش العديد من الخبراء ومن اللجان مجموعة واسعة من الخطوات العملية الممكنة لإلغاء حالة تأهب قوات الإطلاق، بما في ذلك التدابير التقنية لتخفيض درجة الاستعداد ولتخزين الرؤوس الحربية معزلة عن منظومة الإيصال.

٥ - والتقارير الصادرة قبل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ والتطورات التي تم الإبلاغ عنها علناً منذ ذلك الحين تؤكد الاستنتاج بأن أي تحرك نحو إطالة الفترة الزمنية لاتخاذ قرارات الإطلاق أو خفض الاستعداد التعبوي لم يحدث منذ اعتماد خطة العمل لعام ٢٠١٠. والعديد من الخبراء يؤكدون أيضاً أن الاحتفاظ بقدرة انتقامية أمر ممكن مع وجود الترسانة خارج حالة التأهب، ويرفضون الحجة القائلة بأن عزل الأسلحة عن حالة التأهب القصوى يؤدي إلى زعزعة الاستقرار.

٦ - ويرد في ورقتي العمل المقدمتين من مجموعة إلغاء حالة التأهب (NPT/CONF.2015/WP.24) و (NPT/CONF.2015/WP.21) ما يوضح بالتفصيل كيف أن:

(أ) إبقاء الأسلحة النووية في حالة تأهب قصوى يزيد كثيراً من مخاطرها. والبعض من هذه المخاطر يشمل حدوث عمليات إطلاق غير مقصودة بسبب عطل تقني أو خطأ يرتكبه المسؤول عن التشغيل، واحتمال سوء تفسير البيانات المستمدة من نظم الإنذار المبكر، مما يؤدي إلى عمليات إطلاق متعمدة ولكنها خاطئة، والأعطال التي تتعرض لها نظم الإنذار المبكر وتقاريرها الخاطئة، واستخدام الأسلحة النووية من قبل جهات غير مرخصة كالوحدات العسكرية المارقة أو الإرهابيين أو منفذي الهجمات الإلكترونية؛

(ب) مستويات التأهب القصوى لا تتطابق مع الالتزامات التي تعهدت بها جميع الدول الأطراف في المعاهدة بشأن الحد من دور الأسلحة النووية واتخاذ خطوات ملموسة من أجل إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

٧ - ويُشكّل إلغاء حالة التأهب عنصراً أساسياً في التقليل من دور الأسلحة النووية وأهميتها في المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية والأمنية. ومن ثم فهو ليس مجرد تدبير لنزع السلاح ولكنه أيضاً مساهمة كبيرة في عدم الانتشار نظراً لأن التشديد باستمرار على أهمية وجود الأسلحة في حالة تأهب قصوى يمكن أن يؤدي إلى تصورات خاطئة عن الأسلحة النووية بأنها أدوات أمنية مرغوب فيها. وبدلاً من الاستمرار في التأكيد على أهمية وضعيات الإطلاق الحالية، يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنظر في إلغاء حالة التأهب باعتبارها خطوة استراتيجية للتقليل من أهمية الدور العسكري للأسلحة النووية.

٨ - وبالنظر إلى ما ورد أعلاه، تقترح مجموعة إلغاء حالة التأهب أن يقوم مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠، لدى تقييم التدابير المحددة المتفق عليها لزيادة خفض الوضع التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية، باتخاذ الخطوات التالية:

(أ) الاعتراف بالصلة القائمة بين ارتفاع مستويات التأهب وبين المخاطر المرتبطة بهذا الارتفاع والعواقب الإنسانية الكارثية التي تمثلها الأسلحة النووية، وأيضا الاعتراف بأن التدابير المحددة المتفق عليها لزيادة خفض الوضع التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية سيققل من المخاطر ويعزز، بالتالي، الأمن البشري والدولي؛

(ب) الاعتراف بأن التخفيضات في الوضع التعبوي للأسلحة النووية أساسية لنزع السلاح وعدم الانتشار، وخصوصا لمواصلة الحد من دور الأسلحة النووية ومن أهميتها في جميع المفاهيم والعقائد والسياسات العسكرية والأمنية؛

(ج) التأكيد مجددا على إلغاء حالة التأهب كتدبير واقعي ومؤقت وعملي لنزع السلاح، في انتظار التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة.

٩ - وعند النظر في الخطوات المقبلة للتنفيذ الكامل للمادة السادسة، ينبغي لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٠ أن يوافق على جملة من الجهود الملموسة لدورة الاستعراض المقبلة، ولا سيما حث الدول الحائزة للأسلحة النووية على المشاركة بشكل بناء في هذه المسألة والقيام أيضا بما يلي:

(أ) اتخاذ جميع الخطوات من أجل العمل سريعا وبشكل شامل على معالجة المخاطر الكبيرة المتصلة بمستويات التأهب القصوى، بما في ذلك وضع تدابير لبناء الثقة وتدابير إضافية تساهم في منع عمليات الإطلاق العرضية وغير المأذون بها وغير المقصودة وغير المتعمدة؛

(ب) اتخاذ خطوات للعمل بسرعة على خفض الاستعداد التعبوي (بشكل أحادي الجانب أو ثنائي أو بشكل آخر)، بما يشمل إعداد وتنفيذ جرد للخيارات المتاحة لزيادة خفض الاستعداد التعبوي لكافة أنواع الأسلحة النووية الموجودة في حالة تأهب قصوى، وتنفيذ تدابير تتعلق بالعقائد والمواقف وهياكل القوة في المجال النووي حتى يتم خفض مستوى تأهب الأسلحة النووية؛

(ج) تقديم تقارير دورية عن الاستعداد التعبوي للأسلحة النووية خلال دورة الاستعراض للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥ في إطار الأخذ بشكل متكامل وموحد في تقديم التقارير، وإصدار تقرير منفصل وشامل موجه إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٥ عن كافة الخطوات المتخذة لخفض الاستعداد التعبوي، الأمر الذي من شأنه يتيح لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٢٥ النظر في إجراءات المتابعة المناسبة.